



تم إعداد هذا التقرير من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني. ويغطي التقرير الفترة من 5 إلى 11 تموز/يوليو 2018.

أهم الأحداث

- في أعقاب التصعيد العسكري وسلسلة من اتفاقيات المصالحة المحلية، سيطرت الحكومة السورية على ريف درعا الشرقي، بما في ذلك معبر نصيب الحدودي. وقد أطلق هذا العنان لعودة معظم النازحين الذين كانوا قد استقروا في السابق في منطقة نصيب الحدودية أو نزوحهم إلى مناطق أخرى.
- على الرغم من عودة عشرات الآلاف من النازحين، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 234,500 شخص ما زالوا نازحين في جنوب غرب سورية. ويوجد حوالي 70 في المئة منهم، أي حوالي 160,000 شخص، في القنيطرة، وبعضهم على مقربة من منطقة الجولان وقدرتهم على الوصول إلى المساعدة الإنسانية محدودة.
- قامت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بتعبئة استجابة، سواءً عبر الحدود أو من داخل سورية، وقدموا مساعدات إنسانية حيوية إلى عشرات الآلاف من الأشخاص. توجد حاجة إلى توسيع نطاق المساعدات لدعم المجموعات السكانية المحتاجة إليها في جميع أنحاء المنطقة المتضررة.
- تحتاج الأمم المتحدة والشركاء إلى ما مجموعه 84.8 مليون دولار لدعم 300,000 من متضرر بالمساعدة في مجال الحماية في جميع المناطق الواقعة جنوب غرب سورية.

84.8 مليون دولار متطلبات التمويل التي حددتها الأمم المتحدة والشركاء لمساعدة المتضررين	103,900 مستفيد تم الوصول إليهم حتى الآن لتقديم المساعدة في مجال المأوى والمواد غير الغذائية	ما يصل إلى 160,000 نازح في القنيطرة، بالقرب من منطقة الجولان	ما يصل إلى 234,500 شخص لا يزالون نازحين في جنوب غرب سورية
---	---	---	--

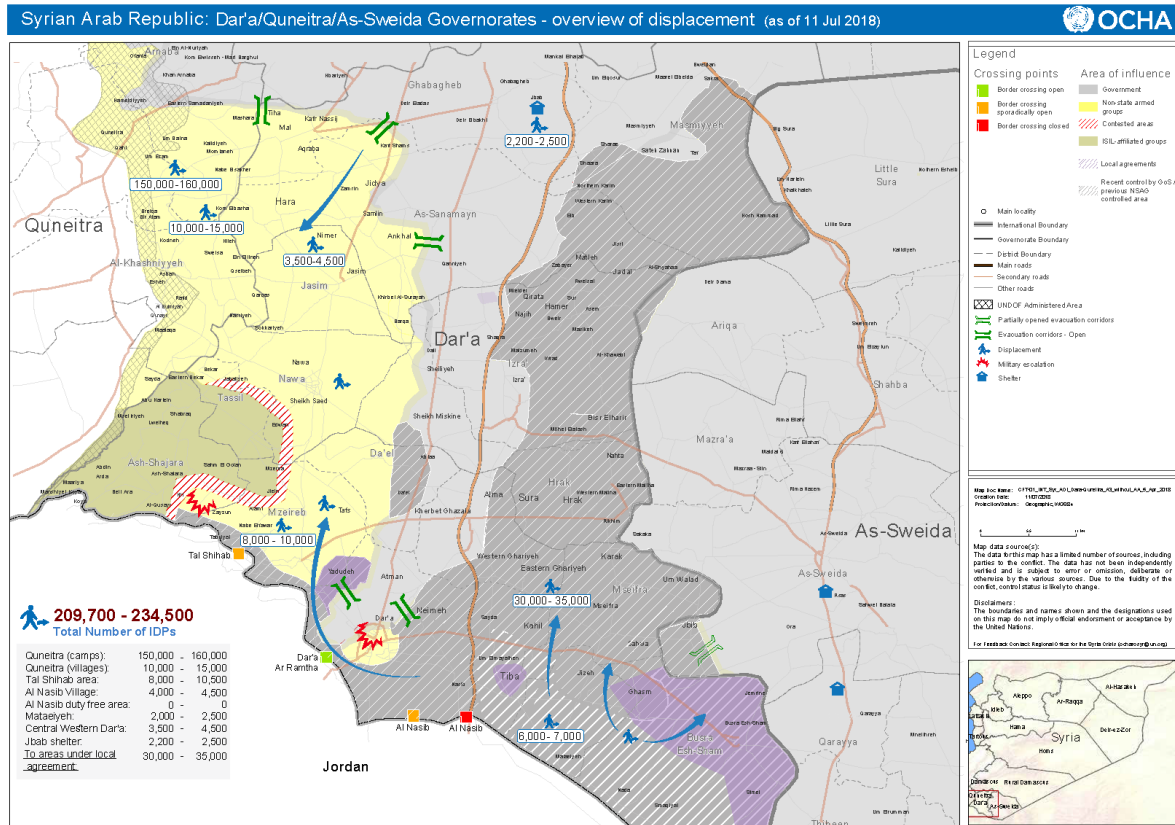
لمحة عامة عن الوضع

في أعقاب التصعيد العسكري وسلسلة من اتفاقيات المصالحة المحلية، سيطرت الحكومة السورية على ريف درعا الشرقي في 6 حزيران/يونيو، وفي 9 تموز/يوليو، على المنطقة الحدودية المجاورة، بما في ذلك معبر نصيب والرمثا وتل شهاب. وقد غادر جميع النازحين، الذين كانوا قد فروا إلى منطقة السوق الحرة بجوار معبر نصيب الحدودي مع الأردن، المنطقة منذ ذلك الحين، ويُقدر أن عشرات الآلاف قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، بينما ظل البعض الآخر في حالة نزوح. وفي الوقت نفسه، أدى القتال في منطقة اليرموك، التي تسيطر عليها حالياً مجموعة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، إلى بعض النزوح الأولي نحو القنيطرة. وإذا استمر القتال، يمكن توقع المزيد من النزوح. وبصفة عامة، لا تزال الحالة على أرض الواقع تتسم بالسيولة وتخضع للتغييرات المفاجئة، وتتطلب من المجتمع الإنساني أن يعدل باستمرار خطته وأنشطته للاستجابة للوضع الجديد على أرض الواقع.

أدت حركة العودة في الجزء الشرقي من درعا إلى انخفاض العدد الإجمالي للنازحين، ومع ذلك، لا يزال ما يقرب من 234,500 شخص نازحين في المناطق المتضررة. ويوجد ما يقرب من 160,000 شخص، أي حوالي 70 في المئة من النازحين، في القنيطرة، وبعضهم على مقربة من منطقة الجولان، مع وجود ما يتراوح بين 6,000 و15,000 شخص في المنطقة الخاضعة لإشراف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وبينما أكدت حكومة إسرائيل بوضوح عدم السماح لأي نازح بالدخول إلى أراضيها، فقد أفادت أنها قدمت 30 عملية مساعدات مخصصة للنازحين في المنطقة. إن الظروف المعيشية للنازحين سيئة للغاية، حيث يوجد العديد منها في العراء ومخيمات ومستوطنات غير رسمية. لقد أصبح عشرات الآلاف من النازحين بدون مأوى ملائم ويظلون معرضين لدرجات الحرارة المرتفعة والرياح الصحراوية. يقدم عدد من النقاط الطبية والمستشفيات الميدانية المرتجلة بعض الخدمات الطبية الأساسية للنازحين، وتقوم منظمة غير حكومية محلية بتوزيع الحصص الغذائية وربطات الخبز المتبقية لديها من عمليات التسليم عبر الحدود والمخزونات الأخرى. ومع ذلك، تشير التقارير الواردة إلى أن كميات الغذاء تكفي فقط لتغطية احتياجات حوالي 25 في المئة من النازحين. لا تتوفر حالياً للأمم المتحدة وشركائها إمكانية الوصول إلى النازحين في القنيطرة، سواءً عبر خطوط النزاع أو عبر الحدود، ويواصلون الدعوة إلى الوصول دون عوائق لتوفير المساعدة والحماية لجميع السكان المتضررين.

ومنذ 17 حزيران/يونيو، تشير التقديرات إلى أن حوالي 20,000 نازح قد استخدموا الممرات المحددة أو المسارات غير الرسمية للعبور إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. واستقرت غالبية هذه الأسر النازحة وسط المجتمعات المضيفة، في ترتيبات غالباً ما تم تسهيلها من خلال الانتماء العائلية أو القبلية، أو في مراكز الإيواء الجماعية القائمة. ويشمل هذا ما بين 2,200 و 2,500 فرد في مركز إيواء جباب في شمال درعا، وحوالي 53 أسرة من درعا في مركز رساس الجماعي في السويداء، بعد السماح لحوالي 22 منهم بمغادرة الموقع.



أدى القتال وانعدام الأمن في جميع أنحاء جنوب غرب سورية إلى تضخم الأسعار وتفاقم الاحتياجات على أرض الواقع. وفي بعض القرى، زادت أسعار الخبز بنسبة 276 في المئة، وأسعار البرغل بنسبة 150 في المئة، وأسعار العدس بنسبة 180 في المئة. وعلاوة على ذلك، تفيد المجتمعات المحلية بأن طرق إمدادات الوقود الرئيسية قد قُطعت وأن تكلفة وقود النقل قد زادت بنسبة تتراوح بين 189 في المئة و 422 في المئة مقارنة بشهر أيار/مايو. وقد أثرت زيادات الأسعار هذه تأثيراً سلبياً على قدرة المجتمع الإنساني على تقديم الخدمات، مثل نقل المياه والخدمات الطبية المتتقلة. وتم تعليق العديد من خدمات الحماية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي، بسبب نزوح موظفي المنظمة التي تقدم تلك الخدمات، والافتقار إلى إمكانية الوصول، والمخاوف الأمنية.

أُرسلت آخر قافلة عبر للحدود في 25 حزيران/يونيو، وفي الوقت الحالي، تتمركز القافلتان اللتان كان من المقرر وصولهما في 27 و28 حزيران/يونيو في معبر الرمثا، في انتظار الحصول على تصريح وإرسال ضمانات أمنية إلى تل شهاب. وقد أدى التحول الأخير في جهات السيطرة على أجزاء كبيرة من الحدود، التي تخضع حالياً لسيطرة الحكومة السورية، إلى تعقيد استمرار تقديم المساعدات عبر الحدود. كما نزح العديد من الشركاء عبر الحدود إلى مناطق عديدة مما أثر على استمرار تقديم المساعدة والخدمات. قام برنامج الأغذية العالمي، من خلال منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بتوزيع حصص غذائية جاهزة من داخل سورية على ما يقدر بنحو 16,550 شخصاً في السويداء ودرعا وريف دمشق والقنيطرة، وحصص غذائية شهرية تشمل دقيق القمح على ما يقدر بنحو 45,050 شخصاً في مخيم جباب في الصنمين وفي أبطع وداعل في غرب درعا حتى 11 تموز/يوليو. تم تقديم المساعدات متعددة القطاعات، بما في ذلك في مجالات الغذاء والمياه والإصحاح والمأوى / المواد غير الغذائية والصحة إلى المقيمين في مراكز الإيواء الجماعية في جباب ورساس.

ومن المقرر تقديم المزيد من المساعدات من داخل سورية خلال الأيام القادمة، وفي 12 تموز/يوليو، سيقوم فريق متعدد القطاعات من الأمم المتحدة بإجراء تقييم سريع في عدد من القرى التي تتلقى مساعدات غذائية.

تواصل الأمم المتحدة والشركاء الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع النازحين المحتاجين للمساعدة، بغض النظر عن أماكن تواجدهم، وتؤكد مجدداً استعدادها لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء الجنوب الغربي، سواءً من داخل سورية أو عبر الحدود من الأردن. كما تدعو الأمم المتحدة جميع أطراف النزاع إلى تسهيل تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للأشخاص المحتاجين إليها، بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي.

الاستجابة الإنسانية

المأوى والمواد غير الغذائية

الاحتياجات:

- لا يزال النزوح الواسع النطاق في جنوب غرب سورية مصدر قلق خطير، لا سيما في بعض مناطق القنيطرة التي تتسم بمحدودية القدرة الاستيعابية والخدمات، الأمر الذي يجعل الكثيرين بلا مأوى أو لوازم أساسية. تتجاوز احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية المخزون المتاح بكثير وتتعدى القدرة المتوفرة على أرض الواقع. وقد أوضحت تقييمات الاحتياجات السريعة الحالية أن المأوى والمواد غير الغذائية من بين أهم احتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة لهم.
- تم الإبلاغ عن احتياجات إضافية لتوفير حوالي 34,300 مجموعة ملابس موسمية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و14 سنة، بالإضافة إلى 1,700 مجموعة من مستلزمات الأطفال حديثي الولادة.

الاستجابة:

- حتى 10 تموز/يوليو، قام قطاع المأوى / المواد غير الغذائية (مركز الأردن) بتوزيع مستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية على ما يقرب من 88,400 فرد في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في جنوب غرب سورية. كما يقوم شركاء القطاع بإجراء تقييمات سريعة للاحتياجات في مواقع النازحين والمجتمعات المضيفة.
- يمكن أن تغطي مواد الإيواء المخزنة مسبقاً، بما في ذلك مجموعات لوازم المأوى والخيام (الخيام ذات الحجم العائلي والخيام الكبيرة) احتياجات المأوى لأكثر من 67,000 شخص. وقد قام شركاء قطاع المأوى بالفعل بتركيب مجموعات لوازم المأوى وخيام تكفي لنحو 1,480 فرداً. وفي موازاة ذلك، لا يزال تحسين المبنى غير المكتمل وتثبيت المزيد من مجموعات لوازم المأوى مستمراً.

103,900



مستفيد تم الوصول إليهم حتى الآن لتقديم المساعدة في مجال المأوى والمواد غير الغذائية

- تلقت حوالي 1,211 أسرة نازحة في محافظة السويداء موج غير غذائية مقدمة من منظمات مختلفة من خلال الهلال الأحمر العربي السوري. وحتى 7 تموز/يوليو، تمكن أحد شركاء القطاع من مساعدة أكثر من 1,100 أسرة نازحة في موقع جباب للنازحين، وتمكن شركاء آخرون من توزيع 2,605 مجموعة ملابس صيفية.
- تم إرسال 4,500 مجموعة مستلزمات إغاثة أساسية إلى مستودعات الشركاء في درعا والقنيطرة بغرض تخزينها تحسباً للطوارئ.

الثغرات والقيود:

- تُستنفد مخزونات المواد غير الغذائية المختلفة بسرعة، بما في ذلك القماش المشمع، وحصائر النوم، وأدوات المطبخ، والبيدونات، والبطانيات، ومواد الإيواء المخزنة في جنوب غرب سورية. وبينما يتمكن بعض الشركاء من الشراء محلياً، فإن هذا المسار يواجه تحديات خاصة، بما في ذلك زيادة الأسعار و/أو عدم توافر السلع الأساسية.
- تتراوح التحديات المتعلقة بالاستجابة من دمشق بين محدودية عدد الشركاء في قطاع التشغيل ومحدودية القدرة على الوصول، فضلاً عن القيود الأمنية التي تحد من إمكانية تقييم الاحتياجات في مواقع ومراكز الإيواء في درعا وأجزاء من محافظة السويداء.
- أدت حركة السكان السريعة والنزوح المتعدد إلى تعقيد عمليات متابعة التسليم؛ كما أن قدرة الشركاء المحدودة في بعض المناطق تزيد من إعاقة الاستجابة.



الاحتياجات:

- احتياجات المياه والإصحاح والنظافة الصحية بين السكان المتضررين حادة، وتوجد تقارير عن عدم كفاية الوصول إلى خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي، وتهديدات بانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه، ومخاوف الحماية والخصوصية المرتبطة بعدم كفاية مرافق المياه والإصحاح. توجد حاجة ملحة إلى خدمات المياه والإصحاح الأساسية (إمدادات المياه، الصرف الصحي، جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، وتوفير إمدادات المياه والإصحاح والنظافة العامة) في مناطق النزوح والعودة، خاصة لتعزيز السلوك الصحي والنظافة وتجنب أي نقس محتمل للأمراض.
- أفاد شركاء قطاع المياه والإصحاح بأن العديد من شبكات المياه وخدمات نقل المياه بالشاحنات قد توقفت بسبب نقص الوقود أو الزيادة الكبيرة في سعره.

الاستجابة:

- في الفترة من 19 حزيران/يونيو إلى 9 تموز/يوليو، قام شركاء قطاع المياه والإصحاح عبر الحدود بتوزيع 11,513 مجموعة من مستلزمات النظافة من قبل على الأسر النازحة، واستفاد منها ما يقدر بنحو 57,565 نازحاً.
- بعد زيادة توفير خدمات نقل المياه، استفاد حوالي 38,728 نازحاً من تلك الخدمات يومياً في كل من غرب درعا والقنيطرة خلال الفترة من 2 إلى 9 تموز/يوليو. ومع ذلك، فإن تغيير خطوط النزاع يعني فقدان إمكانية الوصول إلى العديد من مخيمات النازحين، مما أدى إلى تعليق نقل المياه بالشاحنات يومياً إلى هذه المواقع.
- تم توزيع ما مجموعه 17 خزان مياه (سعة 2,000 لتر) لتوفير القدرة على التخزين الطارئ لكميات من المياه تكفي لنحو 1,220 نازحاً في جنوب غرب درعا.
- دعم شركاء مركز دمشق ما بين 5,000 و6,000 نازح في درعا والسويداء والقنيطرة يعيشون في مراكز إيواء مؤقتة عن طريق توفير مرابض / مساحات للاستحمام (38)، ومياه صالحة للشرب من خلال خدمات نقل المياه بالشاحنات، وتركيب صهاريج التخزين ولوازم النظافة الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، قام جميع الشركاء بدعم النازحين الذين خرجوا عبر الممرات أو المعابر من خلال توفير زجاجات المياه ومستلزمات النظافة.

- التزم شركاء قطاع المياه والإصحاح بتوفير نزوح مستلزمات النظافة الصحية وحافظوا على مخزون يستفيد منه حوالي 150,000 شخص، ووفروا إمكانية الوصول في الوقت المناسب، ويتم الحصول على الموافقات من السلطات المعنية. ويقف شركاء قطاع المياه والإصحاح على أهبة الاستعداد لإنشاء مرافق المياه والإصحاح وتوفير خدمات للنازحين والمجتمعات المضيفة، مع إعطاء الأولوية لأشد الاحتياجات التي تم تقييمها.

الشغرات والقيود:

- القيود الرئيسية هي نقص قدرات الشركاء على أرض الواقع بسبب النزوح، فضلاً عن نقص التمويل، وزيادة أسعار الوقود ومحدودية الإمدادات. أدى تعليق عمليات تسليم المساعدات عبر الحدود إلى عدم تمكن شركاء قطاع المياه والإصحاح من إرسال مستلزمات ومواد النظافة اللازمة لبناء مراحيض في حالة الطوارئ إلى الشركاء المنفذين داخل سورية، مما أثر سلباً على العمليات.
- تعوق القيود المفروضة على الوصول وعمليات الموافقة المطولة تنفيذ تقييمات تفصيلية لمرافق وخدمات المياه والإصحاح القائمة.
- توجد حاجة ماسة إلى مزيد من التحقق والتأكيد لحركات النازحين من أجل التخطيط بشكل أفضل لاستجابة المياه والإصحاح على المدى القصير والمتوسط بموجب "مبدأ عدم إلحاق الضرر بالمستفيدين" للحفاظ على التماسك الاجتماعي بين النازحين والسكان المضيفين.



الاحتياجات:

- تبين تقييمات الاحتياجات السريعة التي أجريت مؤخراً في مجتمعات محلية مختلفة في جنوب غرب درعا والقنيطرة أن الغذاء هو أحد أهم احتياجات النازحين. أبلغ النازحون عن آليات تكيف سلبية مختلفة مرتبطة بالغذاء، مثل عدم تناول الطعام طوال اليوم، والحد من عدد الوجبات التي يتم تناولها في اليوم الواحد، والحدود المفروضة على حجم الطعام في أوقات الوجبات وتقييد استهلاك الأغذية للبالغين حتى يتمكن الأطفال من تناول الطعام.
- وفقاً للتقييمات التي أجريت في 21 قرية، فُطعت الآن عدة طرق لنقل الإمدادات الغذائية الرئيسية وارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية بشكل كبير مقارنة بشهر أيار/مايو. وفي بعض القرى، زادت أسعار الخبز بنسبة 276 في المئة، والبرغل بنسبة 150 في المئة، والعدس بنسبة 180 في المئة. وعلاوة على ذلك، أفادت المجتمعات المحلية أن طرق إمدادات الوقود الرئيسية قد فُطعت وارتفعت تكلفة وقود النقل مقارنة بشهر أيار/مايو بنسبة 189 بالمئة لتصل إلى 422 بالمئة.

الاستجابة:

- استجاب شركاء قطاع الأمن الغذائي، أو يخططون للاستجابة، لأزمة النازحين الجدد تماشياً مع خطوط الاستجابة الثلاثة: المساعدة الفورية قصيرة الأجل (من خلال الحصص الغذائية الجاهزة للأكل)، وتوفير الطعام لمدة شهر من خلال حصص غذائية عينية أو نقود / تحويلات / قسائم؛ والدعم التكميلي للحصول على الخبز. منذ بدء الهجوم في 17 حزيران/يونيو، بدأت الاستجابة للنازحين الجدد بسرعة من خلال الأغذية التي سبق تخزينها من قبل برنامج الأغذية العالمي في شرق وغرب درعا. ومنذ ذلك الحين، أظهر شركاء القطاع الآخرون قدرتهم على الأرض من خلال سرعة توفير المساعدات الغذائية على الرغم من سيولة الموقف. يتم تقسيم أرقام الاستجابة حسب التواريخ بسبب السياق المتغير بسرعة والذي يتضمن حركة الأشخاص وتغير حالة الوصول وانعدام الأمن المتزايد.

استجابة مركز الأردن:

- استجابة الخط الأول: في الفترة من 5 إلى 11 تموز/يوليو، قدمت ثلاث منظمات غير حكومية الوجبات الجاهزة والوجبات المطبوخة إلى 4,524 أسرة (22,620 نازحاً) في غرب درعا والقنيطرة. وحتى الآن، تم الوصول إلى 14,383 أسرة، أو ما يقدر بنحو 71,915 نازحاً لتقديم استجابة الخط الأول.

- **استجابة الخط الثاني:** في الفترة من 5 إلى 11 تموز/يوليو، قدمت أربع منظمات غير حكومية مساعدات غذائية لتلبية احتياجات 33,030 أسرة (61,650 نازحاً) من الحصص الغذائية الشهرية لمدة أربعة أسابيع. وهذا يشمل 9,100 حصة غذائية و3,230 منحة نقدية. وحتى الآن، تم الوصول إلى 38,611 أسرة، أو ما يقدر بنحو 193,055 نازحاً لتقديم استجابة الخط الثاني.¹
- بالإضافة إلى ذلك، حصلت 8,785 أسرة (43,925 نازحاً) على الخبز كمساعدة في العجمي والحارة وجاسم وطبريات وتل شهاب.
- **استجابة مركز سورية:**

- **استجابة الخط الأول:** حتى 11 تموز/يوليو، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 3,310 حصة جاهزة للأكل (ما يقدر بنحو 16,550 شخصاً) في السويداء ودرعا وريف دمشق والقنيطرة.
- **استجابة الخط الثاني:** حتى 11 تموز/يوليو، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع الحصص الغذائية الشهرية (مع دقيق القمح) على 9,010 أسرة (ما يقدر بنحو 45,050 شخصاً) في مخيم جباب وفي الصنمين وأبطع وداعل في غرب درعا.

الثغرات والقيود:

- الثغرات والقيود كما وردت في تقرير الحالة الأخير، لا تزال قائمة مع قلق خاص بشأن إمكانية الوصول وتلبية احتياجات كل من النازحين والسكان المضطربين من وادي اليرموك وأولئك الموجودين في القنيطرة.
- تم تعليق معظم أنشطة كسب العيش والزراعة من قبل شركاء القطاع بسبب المستويات العالية من انعدام الأمن، ومع ذلك، فإن النزاع والنزوح يفرضان ضغوطاً إضافية للحفاظ على سبل المعيشة الموسمية للمجتمعات المحلية في جنوب غرب سورية.
- لا يزال الإبلاغ عن حالات التوتر والحوادث في نقاط التوزيع مستمراً، وقد سلط شركاء القطاع الضوء على سلامة وأمن موظفي المعونة الإنسانية على أرض الواقع كمصدر قلق رئيسي.
- لا تزال التقييدات، وتتبع أعداد النازحين، وتوسع العديد من المستوطنات غير الرسمية التي تعاني من ضغوط تفوق قدراتها ومواردها (النقل ونقص الوقود) على الأرض تشكل تحديات أمام الشركاء.



الاحتياجات:

- تتفاقم مخاطر الحماية بسبب حالة الطوارئ وارتفاع معدل النزوح، والظروف المعيشية متدنية المستوى في مناطق النزوح، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، والتعرض للمتفجرات الخطرة. توجد مخاوف من أن الاكتظاظ في مواقع النازحين ومراكز المأوى المؤقتة ونقص مرافق المياه والإصحاح يجعل الناس عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص.
- تم تعليق العديد من خدمات الحماية المقدمة عبر الحدود، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال والدعم النفسي والاجتماعي، بسبب نزوح الموظفين وعدم إمكانية الوصول والمخاوف الأمنية. وفي حين أن بعض الخدمات المحدودة لا تزال متاحة، إلا أنها ضئيلة بالمقارنة باحتياجات وعدد النازحين. وهناك حاجة إلى توسيع نطاق الخدمات، وحاجة ملحة لتوفير مواد مثل مستلزمات النظافة النسائية لتلبية احتياجات النظافة للنساء والفتيات أثناء التنقل.
- هناك حاجة متزايدة إلى التوعية بالمخاطر المباشرة أو غير المباشرة والتوعية بمتطلبات السلامة، كما أن نطاق الدعم الطبي المتاح للنازحين من مخاطر المتفجرات يفوق القدرة الحالية على مساعدة الضحايا.

17,000

مستفيد تم الوصول إليهم حتى الآن من خلال مركز الأردن لتقديم خدمات الحماية

¹ ملاحظة: قد يكون هناك تداخل بين الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في خطي الاستجابة الأول والثاني.

- يحتاج معظم الأشخاص في مواقع النازحين إلى الدعم النفسي والاجتماعي بعد التعرض المطول للأعمال العدائية أو بسبب الطرق الصعبة نحو السلامة. كما تمت الإشارة إلى برامج محددة للنساء والفتيات في سن الإنجاب وأنشطة لتحسين رفاه الأطفال باعتبارها احتياجات متزايدة. ويجري توسيع نطاق الوصول من خلال الفرق المتنقلة إلى المناطق الريفية في السويداء ودرعا التي استقر بها النازحون، ومن المرجح أن تكون احتياجات السكان إلى الحماية مماثلة إلى حد كبير.
- لا يزال الدمج السليم للتدابير التي تراعي الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي في استجابة القطاعات الأخرى، لا سيما في مواقع النازحين، أمراً حيوياً، وينبغي أن يكون الشركاء على الأرض على دراية أفضل بمفاهيم تعميم الحماية.
- بينما تم الإبلاغ عن الانفصال الأسري بين المجموعات السكانية التي تتوجه إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة كظاهرة شائعة، فإن وجود الأطفال غير المصحوبين بذويهم كان محدوداً حتى الآن.
- تبرز وثائق الحالة المدنية كحاجة متنامية، بما في ذلك للأطفال، من أجل تحسين قدرة المدنيين على التنقل في مناطق النزوح.

الاستجابة:

- تقوم الجهات الفاعلة في مجال الحماية التي لا تزال موجودة في تلك المناطق بتطوير وتجميع مجموعة من رسائل الحماية لنشرها في درعا والقنيطرة حول مواضيع تشمل التوعية بمخاطر الألغام، ومنع انفصال الأسرة، والحماية من الاستغلال، والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، وحماية النساء الحوامل والأطفال الرضع، والتنقل الآمن، ووثائق الحالة المدنية وقضايا أخرى.
- ما زالت هناك ثلاثة مساحات ملائمة للأطفال في القنيطرة. ويعيد شركاء قطاع حماية الطفل تنظيم الموظفين لتقديم استجابات متنقلة بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحماية. لا تزال هناك قدرة صغيرة على إدارة حالات حماية الطفل في الحالات شديدة الضعف، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، في غرب درعا، مع توسيع نطاق التغطية المتنقلة لتشمل مواقع النزوح في القنيطرة للاستجابة للحالات المحالة. كما يحافظ شركاء قطاع حماية الطفل على وجودهم في الممرات وفي مواقع النازحين للكشف عن مخاطر الحماية الرئيسية للأطفال، بما في ذلك انفصال الأسرة، وتقديم الإسعافات الأولية النفسية وإرسال رسائل السلامة.
- يقوم الشركاء بتنفيذ توعية متنقلة بمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بهدف الوصول إلى مستوطنات جديدة للنازحين لتقديم معلومات عن الخدمات المتاحة والإحالة، ونشر رسائل شائعة عن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير الدعم بالإسعافات الأولية النفسية ودعم معالجة الإجهاد النفسي. تستجيب 12 منظمة آمنة للنساء والفتيات في القنيطرة ودرعا لتدفقات النازحين مع الاستمرار في تقديم خدمات إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد تمت زيادة إمدادات المياه لدعم الاحتياجات الصحية للنازحين حديثاً.
- أُجريت دراسات استقصائية عن تأثير التلوث في المواقع ذات التركيزات العالية للنازحين في غرب درعا والقنيطرة، وتم تضمين رسائل عن السلوك الآمن في حالة القصف الأرضي أو الجوي في أنشطة التوعية بالمخاطر. ويجري تعميم التوعية بالمخاطر في الأنشطة القطاعية الأخرى، إلى جانب التدريبات عن بُعد وإعادة تدريب الفرق الميدانية التي تضطلع بأنشطة التوعية بالمخاطر.
- يتم توفير أنشطة الحماية وتوسيع نطاقها في مواقع النازحين الرسمية والمناطق ذات الكثافة العالية للنازحين، خاصةً مع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات حماية الطفل والتوعية / المساعدة القانونية. قام شريك متخصص بتدشين برنامج الاستجابة القانونية الأول في درعا، حيث قدم التوعي إلى حوالي 400 أسرة مقيمة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.
- تواصل فرق العنف القائم على النوع الاجتماعي / الصحة الإنجابية المتكاملة الوصول إلى المناطق الريفية ومدينة درعا، كما تمكنت من الوصول إلى مخيم جباب لتوفير الخدمات اللازمة للنساء والفتيات.
- بشكل عام، يعمل جميع شركاء قطاع الحماية على تعزيز استجابتهم المتنقلة، بما في ذلك من المرافق الثابتة التي تعمل خارج درعا والسويداء وازرع.
- وقد واصل شركاء قطاع حماية الطفل الحفاظ على وجودهم في الممرات الإنسانية وفي مواقع النازحين للكشف عن المخاطر الكبرى التي تواجه الأطفال في مجال الحماية، بما في ذلك انفصال الأسرة، وتقديم الإسعافات الأولية النفسية ورسائل السلامة.

الثغرات والقيود:

- إن المساحة التشغيلية المستجيبين المحليين وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية سواءً إلى المستودعات أو المحتاجين للمساعدة تنقل بشكل متزايد. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من المستجيبين المحليين أنفسهم قد نزحوا أيضاً مما يحد من قدرة الاستجابة. ويؤثر هذا بشكل

خاص على قدرة الشركاء على تحديد وتقديم الخدمات للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. ونتيجة للتحديات المذكورة أعلاه، تم تعليق العديد من أنشطة الحماية، بينما تم توفير أنشطة أخرى بشكل متقطع.

- ويؤثر نقص التمويل أو بطء عمليات الموافقة أو غياب الموافقات على قدرة شركاء قطاع الحماية على الاستجابة للاحتياجات الهامة على الأرض. ويشكل تجديد المخزونات، لا سيما مستلزمات النظافة النسائية والمجموعات الخاصة بتوفير إدارة إكلينيكية للاغتصاب، تحدياً كبيراً.



الاحتياجات:

- يفترق النازحون الموجودين بالقرب من المناطق الحدودية وفي المخيمات إلى الحماية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر صحية وخطر حدوث المزيد من المضاعفات المتعلقة بالظروف الطبية الجديدة و / أو القائمة بالفعل.
- من بين الاحتياجات الصحية الحادة، رعاية الصدمات، والرعاية التوليدية الطارئة، وعلاج لدغات الثعابين / العقارب، والصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية، واستمرار العلاج في الحالات الصحية المزمنة.
- لا تزال الأدوية الخاصة بمرض السكري وغيره من الأمراض غير المعدية وعقاقير المؤثرات العقلية والمسكنات والأدوية الأساسية الأخرى شحيحة في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول.
- لا يزال هناك نقص خطير في الوقود اللازم للوحدات الطبية المتنقلة ومولدات الكهرباء في المستشفيات في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول.

الاستجابة:

- يواصل شركاء قطاع الصحة في عمان ودمشق، إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري والسلطات الصحية المحلية في كل من سورية والأردن، وعدد من شركاء الأمم المتحدة التنسيق عن كثب من أجل تلبية الاحتياجات الصحية الحادة والروتينية للسكان في المناطق المتضررة.
- يتم تقديم الخدمات الصحية على الحدود، في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات مسلحة من غير الدول والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. وتشمل هذه الخدمات الاستشارات والعلاجات الطبية من خلال الوحدات الطبية المتنقلة، والمرافق الثابتة المؤقتة، والرعاية الصحية الأولية والثانوية عن طريق المستشفيات والعيادات التي لا تزال تعمل.
- في جميع أنحاء جنوب غرب سورية، يتم تقديم خدمات دعم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وإحالة حالات الصدمة إلى المستشفيات في درعا ودمشق والأردن. وعلاوة على ذلك، يعمل الشركاء المتمركزون في دمشق، بالتعاون مع وزارة الصحة، على ضمان استئناف و/ أو توسيع نطاق خدمات التحصين وفحص التغذية ليشمل المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها في الآونة الأخيرة.
- تم إرسال حوالي 30 طناً من الأدوية والمواد الطبية من دمشق إلى المرافق الصحية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. ولا تزال قوافل الأمم المتحدة الموجودة على حدود الرمثا معلقة. شركاء قطاع الصحة لديهم حالياً 13 شاحنة تحمل 85 طناً من الإمدادات الطبية الطارئة وتقف على أهبة الاستعداد لعبور الحدود بمجرد فتحها.

الثغرات والقيود:

- لا يزال الوصول إلى النازحين والمناطق المتضررة مقيداً، مما يؤدي إلى وجود ثغرات في تقديم الخدمات الصحية. ولم يتيسر بعد لشركاء قطاع الصحة الوصول الكامل إلى المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها مؤخراً في درعا. وعلى الرغم من أن القوافل المحملة بالإمدادات الطبية الأساسية على استعداد لعبور الحدود من الرمثا، يمكن أيضاً إرسال الإمدادات الضرورية من دمشق، ولكن انعدام الأمن والحاجة إلى التصاريح الرسمية يفيدان القدرة على الاستجابة التشغيلية.
- تؤثر التغييرات السريعة في العمليات العسكرية ومناطق السيطرة على وضع الوصول والاحتياجات على الأرض، مما يتطلب تغييرات في خطط الاستجابة.

الاحتياجات:

- الاحتياجات الغذائية الأساسية في المناطق المتأثرة في درعا والقنيطرة هي فحص وعلاج سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 59 شهراً والنساء الحوامل والمرضعات، بالإضافة إلى دعم تغذية الرضع والأطفال والصغار وتقديم المشورة لجميع مقدمي الرعاية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 24 شهراً.
- تتدفق التبرعات بحليب الأطفال غير المرغوب بها وغير الموجهة على نطاق واسع. وتوجد حاجة ملحة إلى رصد ومراقبة منهجية للتبرعات ببدائل لبن الأم، كما أن الالتزام بكافة الإجراءات التشغيلية المعيارية لبدل حليب في المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية والإرشادات الدولية بشأن تغذية الرضع في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية.
- ولا تزال التغذية التكميلية الشاملة، بما في ذلك المكملات الغذائية والبسكويت عالي الطاقة، وتوزيع المغذيات الدقيقة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 59 شهراً والنساء الحوامل والمرضعات، تُعد حاجة أساسية.

الاستجابة:


- أثر تصعيد النزاع والنزوح الجماعي على جميع أنشطة التغذية. لا توجد أنشطة فحص في الوقت الحالي أو خيارات لعلاج سوء التغذية الحاد في قرى درعا غير الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، ولا يعمل سوى مركز مجتمعي واحد لعلاج سوء التغذية في القنيطرة.
- تستجيب دمشق الآن لاحتياجات التغذية في المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها في الآونة الأخيرة. تم فحص الأطفال دون سن الخامسة للتأكد من إصابتهم بسوء التغذية وإحالتهم إلى الدعم بالتدخلات المناسبة، في حين تم دعم النساء الحوامل والمرضعات بمكملات المغذيات الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع البسكويت عالي الطاقة المكملات الغذائية على النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 59 شهراً.

الثغرات والقيود:

- على الرغم من أن قطاع التغذية تمكن من تخزين الإمدادات في جنوب سورية، إلا أن المستودع لا يمكن الوصول إليه حالياً وتعذر شحن الإمدادات الغذائية إلى الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، تم الآن إغلاق جميع مسارات توصيل الإمدادات الغذائية عبر الحدود الأردنية السورية.
- تم تعليق معظم برامج شركاء قطاع التغذية بسبب انعدام الأمن أو نزوح الموظفين أو عدم القدرة على العمل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.
- هناك نقص في مسؤولي تنسيق التحكم في التبرعات بحليب الأطفال وينبغي تعيين المزيد منهم.

الاحتياجات:

- تشير التقديرات إلى أن 107,000 طفل في سن المدرسة (5-17 سنة) قد تأثروا بالنزاع المستمر في جنوب غرب سورية. إن تقديرات الاحتياجات محدودة في الوقت الراهن، ومع ذلك، فإن حاجة الأطفال والشباب للدعم النفسي والاجتماعي من المرجح أن تكون عالية بناءً على الوضع الحالي.
- تُستخدم المدارس كمراكز إيواء بسبب النزوح الجماعي وإغلاقها خلال العطلة الصيفية، ومن المتوقع أن تكون المدارس بحاجة إلى إعادة تأهيل طارئ عندما يبدأ العام الدراسي في شهر أيلول/سبتمبر.
- أبلغ شركاء قطاع التعليم عن فقدان عدد من الموظفين، فضلاً عن الأضرار المادية التي لحقت بالمكاتب ومرافق التعلم في شرق درعا بسبب استمرار القصف الأرضي والجوي.

107,000

 طفل في سن المدرسة
 متأثر بالأعمال العدائية في سورية

- يعد توفير أنشطة تعليمية فورية للأطفال المتضررين أمراً حيوياً لاستعادة الحياة الطبيعية تدريجياً قبل بدء العام الدراسي الجديد.

الاستجابة:

- يقوم قطاع التعليم بتحديث خرائط قدرات 20 شريكاً في مجال التعليم يعملون في جنوب سورية لكي تسترشد بها إعادة البرمجة عند الحاجة. ويجري استكشاف طرق بديلة لتوفير التعليم من خلال الطرق المتنقلة. كما يقوم القطاع بمزيد من الرصد ورسم خرائط الموارد ونقاط الوصول مع شركائه لإعادة تأسيس نهج البرامج الخاص به.
- يواصل القطاع رصد الهجمات على المرافق التعليمية بالتعاون الوثيق مع الشركاء وفريق العمل الفرعي المعني بحماية الطفل.
- يعمل قطاع التعليم على ضمان الاستئناف الفوري للتعليم الرسمي وغير الرسمي للفتيات والفتيان المتضررين في سن الدراسة (5-17 سنة)، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع المعايير الدنيا للتعليم التابعة للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.
- يركز قطاع التعليم على تنفيذ البرامج التعليمية من خلال توفير التعليم الرسمي وغير الرسمي، ومساحات التعلم الآمنة، واللوازم التعليمية، والدعم النفسي والاجتماعي، وبناء القدرات، وحملات العودة إلى المدرسة.
- يخطط القطاع لتنشيط فرق متنقلة لإجراء عمليات تقييم سريعة ورفع مستوى الوعي حول رسائل الحماية المنقذة للحياة.
- شركاء قطاع التعليم على استعداد لتقديم تعليم تعويضي وتوفير أنشطة المهارات الحياتية، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي من خلال أنشطة ترفيهية مفيدة.

الثغرات والقيود:

- توقفت الأنشطة التعليمية في شرق درعا بسبب التصعيد المستمر للأعمال العدائية.
- أعاق الوضع الأمني الهش الوصول إلى الجنوب من أجل تقييم حالة التعليم.
- التغيير السريع في الوضع على الأرض يجعل من الصعب تنفيذ خطة استجابة التعليم في حالات الطوارئ.
- يواجه قطاع التعليم تحديات تتعلق بتوفر الموظفين المدربين. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن شركاء قطاع التعليم من تتبع موظفيهم الميدانيين المدربين بسبب انهيار نظام الاتصالات في الجنوب.
- هناك نقص في مراكز الإيواء القائمة لتنفيذ أنشطة طويلة المدى. وتقتصر أنشطة التعليم الطارئة الحالية على مدة أقصاها 90 دقيقة.



الخدمات اللوجستية

الاحتياجات:

- إن التنسيق اللوجستي المعزز ضروري لتفادي ازدواجية جهود الاستجابة وإيجاد حلول مشتركة ومستدامة للاختناقات والقيود. ونظراً للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ينبغي أيضاً زيادة سعة التخزين والنقل في جنوب سورية.

الاستجابة:

- يقدم قطاع الخدمات اللوجستية التنسيق اللوجستي ودعم إدارة المعلومات للمنظمات التي تستجيب لحالة الطوارئ المستمرة، سواءً من الأردن أو من داخل سورية. ويوفر النقل المجاني من داخل سورية إلى المناطق المتضررة في جنوب البلاد عند الطلب، وإذا ما تيسر الوصول إليها. يمكن توفير وحدات تخزين متنقلة، ولوحات التحميل، ووقود الديزل وغيرها من الأصول اللوجستية لتعزيز مساحة التخزين والقدرة اللوجستية.
- سيقوم قطاع الخدمات اللوجستية، باعتباره قطاعاً لتوفير الخدمات، بالتنسيق عن كثب مع القطاعات البرنامجية وتكييف أنشطته لسد الثغرات اللوجستية وضمان تقديم المساعدة في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

التغرات والقيود:

- لا تزال مساحة التخزين والقدرة على النقل في جنوب البلاد، وكذلك إمكانية الوصول، هي المعوقات اللوجستية الرئيسية. ويجري تقييم قدرات التخزين والنقل الحالية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد اللوجستية المتاحة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

ساره مسكروفت، رئيس مكتب أوتشا الأردن، muscroft@un.org

كريستل يونس، رئيس مكتب أوتشا سورية، younes4@un.org

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.reliefweb.int www.unocha.org